

تقديم*

شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد حالات تواجد الأمم المتحدة في الميدان سواء كان ذلك لأغراض التعمير بعد النزاع أو للقيام بوظائف وقائية أو لبناء الثقة مع زيادة مناظرة في عدد موظفي الأمم المتحدة المستخدمين في الميدان.

وقد تزايد عدد العمليات الميدانية للأمم المتحدة التي قامت في السنوات الأخيرة سواء بتنسيق من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو برعاية جهات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وضمت هذه العمليات ولاية لحقوق الإنسان (في أنغولا وبوروندي ورواندا والسلفادور وسيراليون وغواتيمالا وكمبوديا وكولومبيا وهايتي ويوغوسلافيا السابقة وغيرها). وهذا التكتيف للعمل الميداني هو واحد من أهم التطورات في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في العقد الأخير من القرن العشرين. وفي حين أن ولاية هذه العمليات الميدانية قد تباينت فقد كانت كلها مكلفة بمهمة كبرى هي رصد حالة حقوق الإنسان في بلد العملية.

وأعمال حقوق الإنسان - سواء كانت للرصد أو لتعزيز - أصبحت مهنة متخصصة تتطلب استعداداً كافياً ومهارات تقنية محددة ومعرفة كبيرة بالموضوع لكي يمكن أداء هذا العمل بكفاءة. ويجري استخدام موظفي حقوق الإنسان في الميدان بأعداد لم يسبق لها مثيل نتيجة الاعتراف بأن العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان تقدم مساهمة بناءة في أنشطة العمليات الميدانية.

وقد سعت مفوضية حقوق الإنسان في هذا السياق للبحث عن وسائل للمساهمة في إضفاء التعزيز والصيغة المهنية على إجراءات الأمم المتحدة لدفع حقوق الإنسان قدماً من خلال العمليات البشرية وهو مجال أعلق عليه بصفتي المفوض السامي أعلى درجات الأولوية. وقد كانت صياغة منهجية لإجراء الرصد الفعال لحقوق الإنسان نقطة مركزية في أعمال المفوضية طوال عدة سنوات. ويجيء هذا الدليل تنويجاً لجهود المفوضية في تجميع خبرة الأمم المتحدة في مجال رصد حقوق الإنسان. ونأمل أن يجد الموظفون المسؤولون عن رصد حقوق الإنسان في هذا الدليل مساهمة مفيدة لأعمالهم وخاصة من يعمل منهم في العمليات الميدانية التي أقامتها الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، وكذلك العاملون من الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

والدليل يقدم أيضاً كأداة لتشجيع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كل أنحاء العالم وذلك في إطار برنامج أوسع تقوم به المفوضية في سياق عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004).

ماري روبنسون

المفوض السامي لحقوق الإنسان

* ملحوظة من المترجم: تيسيراً للعبارة في اللغة العربية تستخدم في هذا النص كله في جميع المواضع صيغة المذكر وحدها على أن تفهم الإشارة على أنها تعني دائماً الإناث والمذكر بلا تمييز وحسب مقتضى الحال.

تهيد

من خلال زيادة المشاركة في الأعمال الميدانية في السنوات الأخيرة اكتسبت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وكذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة مجتمعة قدراً كبيراً من الخبرة في الجوانب التنظيمية والمنهجية للعمليات الميدانية. وكان رصد حقوق الإنسان وظيفة كبرى ومتكررة للعمليات الميدانية للأمم المتحدة وإن لم تكن الوظيفة الوحيدة لها. وهذا الدليل جزء من جهود مفوضية حقوق الإنسان لتوحيد وتسجيل الخبرة الجماعية للأمم المتحدة - مع إيلاء اهتمام خاص لرصد حقوق الإنسان، وقد وضع بطريقة تمكن من إدماجه بطريقة مفيدة في جهود الأمم المتحدة في المستقبل.

وقد ظلت مفوضية حقوق الإنسان تشترك منذ مدة طويلة في صياغة منهجية تكفل فعالية إجراء رصد حقوق الإنسان. وكانت هذه الجهود اعترافاً بأهمية وظيفة رصد حقوق الإنسان كما أنها كانت أداة لتحسين حماية حقوق الإنسان إلى جانب تنشيط الحوار مع الحكومات والمساهمة في صياغة القدرات الوطنية في هذا الصدد.

وقد عملت المفوضية بالتحديد في عدة مبادرات تدريبية للعاملين الميدانيين للأمم المتحدة في وظائف رصد حقوق الإنسان - في البوسنة والهرسك وفي رواندا وفي كرواتيا وكذلك في العديد من المبادرات التدريبية السابقة على نشر عناصر الأمم المتحدة. كما قامت المفوضية بصياغة مواد منهجية ليستعملها راصدو حقوق الإنسان وهؤلاء يضمون الموظفين المعيّنين في عمليات الأمم المتحدة دون الاقتصار عليهم، وهذه المواد هي التي أدرجت الآن في هذا الدليل.

ويقصد من هذا الدليل أن يكون مساهمة إضافية في هذه الجهود المستمرة. وليس ثمة شك في أن كل عملية ميدانية لها سماتها الخاصة، ويرجع ذلك إلى خصوصية بلد العمليات كالولاية والسياق السياسي وعوامل أخرى، ويجب أن تؤخذ هذه السمات بدقة في الاعتبار عند معالجة كل المسائل السياسية والتنظيمية المتصلة بالعملية. ورغم ذلك فسيكون هذا الدليل مفيداً في توفير إطار عام للجوانب المنهجية لهذه العمليات، مع إيلاء اعتبار خاص إلى رصد حقوق الإنسان.

ويسعى الدليل إلى إدماج وتوحيد الخبرة المتوفرة حالياً في موضوع رصد حقوق الإنسان. وهو يستند أساساً إلى الخبرة التي تكونت لدى الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة من خلال أعمال مختلف العمليات الميدانية لحقوق الإنسان بما فيها على سبيل المثال الإرشاد الميداني لعملية رصد حقوق الإنسان الميدانية في رواندا في 1996 ودليل هايتي الذي وضعته البعثة المدنية في هايتي في 1993 - وهي البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ودليل التحقق الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا في 1994 والدليل المنهجي لأعمال شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور الذي وضعته البعثة في 1992.

ويشمل الدليل أيضاً الخبرة والمواد التي تجمعت لدى المفوضية في سياق تقديم التدريب على موضوع رصد حقوق الإنسان لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين (ويشملون موظفي عملية الأمم المتحدة في كرواتيا ("أنكرو") وبعثة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وقوة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة في 1995 وموظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك في 1996 وبرامج التدريب

للعاملين في حفظ السلام التي نظمتها المفوضية منذ عام 1996 في كلية الأركان التابعة للأمم المتحدة) وكذلك الخبرة المتجمعة لدى مختلف المكاتب الميدانية التي أنشئت تحت مسؤولية المفوض السامي لحقوق الإنسان وعهد إليها بولاية الرصد. بما في ذلك في بروندي والبوسنة والهرسك وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكرواتيا وكمبوديا وكولومبيا وجمهورية يوغوسلافيا المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك يستفيد الدليل من خبرة الكثير من المنظمات غير الحكومية والأفراد والمنظمات الإنسانية في رصد حقوق الإنسان وفي الأعمال الميدانية.

ويستكمل هذا الدليل دليل إرشاد المدرب والذي يقصد به مساعدة القائمين بالتدريب في إعداد موظفي حقوق الإنسان لأداء وظائف رصد حقوق الإنسان بفعالية واحتراف ولتطبيق المنهجية الواردة في الدليل على المهام المحددة.

وتود مفوضية حقوق الإنسان أن تعرب عن شكرها للبروفيسور دافيد وايسبروت الذي اضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صياغة المسودتين الأولى والثانية لهذا الدليل وكذلك لكل من جنيفر بريستولت وبن ماجيكودونغي ومؤسسة ماكناي لمساعدتها البروفيسور وايسبروت في إعداد المخطوط وكذلك لأفراد كثيرين آخرين لتقديمهم تعليقات واقتراحات ومعلومات مفيدة ويشملون باتريك بول وكثير بيلمان وأنيس كالامار وأندرو كلابهام وساندرا كوليفيه وباسكال دودين وجان فرانسوا دوريه وجون إيرسول وجين فرانسوا غارو وشينوبو غاريغس وكارولين هنت وديتريش كابلر وسكوت ليكي وإين ليفين ولين ماكميلان وجون ماكونيل وهيرنان ريس وبارتريشيا شافير وجاك سترون وميشيل فوتي ومارغريت فيغرز وكريستين يونغ وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وللكثيرين آخرين يشار إلى كتاباتهم في قائمة المراجع. وبالإضافة إلى ذلك قام أداما دينغ وليناردو فرانكو وكريستين هوغدال وإيان مارتين ودينيس ماكنمارا وويليام ج. أونيل وعدة رؤساء للعمليات الميدانية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وغيرهم باستعراض دليل التدريب وقدموا إرشادات مفيدة للغاية.

ويتضح في هذا الدليل الكثير من المبادئ المعترف بها في رصد حقوق الإنسان والتي ينبغي احترامها في العمليات الميدانية للأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ولذلك فإن الدليل يهدف إلى أن يكون مساهمة في زيادة فعالية الأعمال الميدانية لحقوق الإنسان. ورغم أن الدليل موجه أساساً لراصدي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فإن الأمل معقود على فائدته بنفس القدر لراصدي حقوق الإنسان من المنظمات الأخرى سواء كانت منظمات دولية حكومية أو منظمات غير حكومية.

ومع تطور الخبرة في هذا الميدان الجديد نسبياً في العمليات الميدانية لحقوق الإنسان فإن الاقتراحات والأفكار العديدة الواردة في الدليل ستحتاج دون شك إلى تحسين كما ستحتاج إلى مراجعة أشكال تطبيقها حسب اختلاف الحالات. ولهذا السبب يتاح الدليل أيضاً في شكل إلكتروني حتى يمكن تعديله وتطبيقه وتقسيمه إلى وحدات تدريبية بسهولة أكبر حسب الاقتضاء في كل عملية بذاتها. ويرجى من كل من يطلع على الدليل أو يستعمله أن يشير بالطرق التي يمكن بها تحسينه.